معوقات نجاح الإصلاح في منظومة التعليم العالي في الجزائر
نظام LMD نموذجا

د. نجوى فلكاوي
جامعة سطيف 2

الملخص:

إن قطاع التعليم العالي من القطاعات الحساسة في مختلف دول العالم، وهو ما تترجمه الإصلاحات المستمرة فيه من أجل التحسين المستمر لعوائده - خاصة وأنه يرتبط ارتباطا مباشرا بالمخرجات التي تعتبر رأس المال الحقيقي لمنظمات الأعمال-.وكباقي بلدان العالم حاولت الجزائر الارتقاء بهذا القطاع من خلال محاولة مسايرة التغيرات العالمية، خاصة ما تعلق بجوانب النظام التعليمي.

تعتبر تجربة تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية محاولة جريئة للانتقال من الطرق التعليمية الكلاسيكية التي كانت تستغرق وقتا وجهدا كبيرين إلى نظام جديد يختصر المساحة الزمنية للتكوين و يكرس تقاسم أعباء العملية التعليمية بين الأستاذ والطالب. وعلى الرغم من إيجابية هذا النظام ونجاحه في الدول المتقدمة نجد أن نتائج تطبيقه في الجامعة الجزائرية تعتبر محتشمة وغير مشجعة نظرا للكثير من الظروف التي أحاطت بحيثيات تطبيقه.وسنناقش في هذا المقال خصوصية وأبعاد تطبيق نظام LMD مع التركيز على الجوانب المسؤولة عن عدم فعاليته سواء كان ذلك من وجهة نظر الأستاذ أو الطالب، بحكم ما نعايشه يوميا في العملية التعليمية وانطلاقا من دراسات اهتمت بشكل مباشر أو غير مباشر بهذا الموضوع.

الكلمات المفتاحية:الجامعة، نظام LMD، الإصلاحات، التعليم العالي، الطالب الجامعي.

Résumé:

Le secteur de l'enseignement supérieur est l'un des plus intéressants secteurs dans le monde entier- parce qu'il est liée directement avec le marché de travail-, cela est traduit par les modifications continues concernant les méthodes d'enseignement. Et comme tout les pays du monde l'Algérie a tenté d'améliorer ce secteur par l'application du système LMD.

L'expérience Algérienne concernant l'application du système LMD était audacieuse par rapport aux capacités morales et matérielles; entretemps c'était un pas pour gagner du temps et effort. Mais malgré l'optimisme de ce système et son grand succès au pays développés on remarque que son expérience Algérienne était décente et n'encourage pas l'avancement dans ce dernier. Dans cet article, on va analyser la spécificité de ce système ainsi que ces repères d'application en Algérie, sachant qu'il a été importer dans des conditions intolérantes par rapport au prêt des enseignants et des étudiants en même temps.

مقدمة:

تشهد الجزائر كباقي دول العالم مجموعة من التغيرات البنيوية والتنظيمية في جميع قطاعاتها، وهو ما يفرض تحديات كبيرة تحتاج إلى دراسة وتدخل قوي ومدروس من أجل إنجاح مواكبتها للركب العالمي في جميع المجالات. يعتبر قطاع التعليم العالي أحد هذه القطاعات الحساسة، حيث يطرأ عليه ما يطرأ على باقي الأنساق الأخرى. وبالنظر إلى وظيفة الجامعة كمؤسسة فإننا ندرك أنها تهدف إلى تهيئة الظروف لاحتكاك الأفكار والآراء وإنتاج القوى الخلاقة التي تعمل على تحسين أوضاع المجتمع في جميع جوانبها، لكل ذلك كان من الضروري الاهتمام بها وإعطائها الأولوية عن طريق الإصلاح والتحسين المستمر لهياكلها ووظائفها.

إن مسألة الإصلاح هي واحدة من أكبر المسائل التي حظيت باهتمام الدول المتقدمة في ثمانيات القرن الماضي، وقد أفضى هذا الاهتمام إلى تحسين مؤسسات التعليم بها من حيث أدائها ودرجات إسهامها في ترقية هذه المجتمعات. ذلك لأن المنافسة العالمية تجاوزت الثروات ورؤوس الأموال إلى امتلاك وخلق المعارف والاستثمار فيها. فمن يمتلك المعرفة اليوم يمتلك الثروة الحقيقية لأنها مصدر أساسي ومحرك فعال لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية.

لم يعد تطور المجتمعات اليوم يقاس بامتلاكها للموارد المادية والثروات الطبيعية، بل أصبح مرتبطا بامتلاكها للمعرفة وقدرتها على إنتاجها، بعدما تأكد عدم جدوى امتلاك الموارد المادية لوحدها. والأمثلة هنا كثيرة ومتنوعة نورد مثال بلدنا الجزائر الذي يمتلك عددا متنوعا من الثروات الباطنية والأراضي الزراعية، إلا أنه لا يزال يعاني من الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ونورد في المقابل بلدا كاليابان صفر ثروات طبيعية إلا انه في المصاف الأول من حيث الطاقات البشرية المؤهلة لإنتاج المعرفة وبالتالي إنتاج اقتصاد المعرفة ينافس اكبر اقتصاديات العالم على الإطلاق. والعكس صحيح بالنسبة لبلد كالجزائر يملك كل المقومات المادية للحضارة كما ذكرنا سابقا، لكنه للأسف لا يملك من يحسن الاستثمار والترشيد في استخدام هذه الثروات، بل لا يملك الكفاءات اللازمة لصنع المعرفة واستثمارها.

انطلاقا مما سبق يمكن أن نخلص إلى أنه من الضروري جدا وخاصة في هذا العصر أن تلقي الجزائر بالا لإنقاذ المؤسسات التعليمية من الطور الابتدائي إلى الدراسات العليا بالأطوار الجامعية، لتنقذ ما يمكن إنقاذه من سلبيات الممارسات السابقة وآثار الإصلاحات غير المجدية، وذلك بالاستفادة من خبرات الدول التي تقود الركب الحضاري في العالم، وهذا ليس معناه استيراد حلول جاهزة بل مؤداه أن تطوع هذه التجارب والإصلاحات حسب خصوصيتها والمعطيات البيداغوجية الخاصة بها. ولعل أبرز هذه الأنظمة التي حاولت الجزائر الاستفادة من نجاعته في توجيه قطاع التعليم العالي توجها جديدا مرتبطا بالسوق واحتياجاته هو نظام LMD، الذي يركز على التكوين النوعي المتخصص والهادف لتخليص الجامعة الجزائرية مما كان يحيط بها من مشكلات بيداغوجية وتنظيمية.

إن تبني نظامLMD في الجزائر جاء في حيثيات وظروف لم تكن ملائمة لإنجاحه خاصة إذا علمنا أن التغيير كان بنفس الذهنيات والإدراكات لسيرورة العمل، إذ أن الجهات الوصية لم تكون قاعدة صلبة لإرسائه والوعي بأبعاده سواء كان ذلك على مستوى المسيرين، الطلبة أو الأساتذة.

وبالنظر إلى خصوصية التعليم العالي في الجزائر وطبيعة نظامLMD يمكن أن نستنتج أن هناك الكثير من المعيقات المتعلقة بالعناصر الداخلية للعملية التعليمية البيداغوجية والمؤثرات الخارجية التي تلعب الدور الأساسي في تأكيد نجاح أو فشل هذا النظام. وسنتناول في هذه الورقة أهم المعيقات بتشريحها وربطها بغية التوصل إلى إيجاد منافذ تخرج من خلالها الجامعة من مختلف مشاكلها ،خاصة ونحن نعايشها كطرف فاعل بشكل يومي مع الطلبة والإدارة ومختلف الإصلاحات التي تملى بطريقة أو بأخرى علينا كأساتذة.

سنحاول إلقاء الضوء أولا على تطور التعليم العالي في الجزائر لمعرفة المراحل التي مرت بها الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها إلى يومنا هذا، ثم نستعرض مضمون نظام LMD وظروف اعتماده في الجزائر مبرزين إيجابياته بالنسبة للدول التي نشأ فيها ومدى الفجوة التي يعيشها في الجامعة الجزائرية جراء عدم التحضير اللازم لتطبيقه. وفي الأخير سنحاول تشريح المعيقات الأساسية من داخل وخارج الجامعة والتي تحول دون نجاحه .

ثم نختم بمجموعة من الاقتراحات التي نأمل أن تجد الآذان الصاغية، للحد من تفاقم المشاكل الناجمة عن عدم المواءمة بين الأهداف المحلية ومسايرة الركب العالمي، وذلك من خلال استيراد الأنظمة كما هي وعدم النظر إلى الخصوصية الجزائرية عند تطبيقها.

1- تطور التعليم العالي في الجزائر:

تعددت المفاهيم والتصورات المتداولة عن مفهوم التعليم العالي والجامعة على العموم، فهناك من يمزج بين مفهوم التعليم العالي والتعليم الجامعي وحتى الجامعة،بينما هناك من يجعل من مفهوم التعليم العالي مفهوما شاملا لمفهومي التعليم الجامعي والجامعة كونه يتعلق بنظام تعليمي ثلاثي الأبعاد تشمل وظائفه : التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع.

وكباقي مؤسسات التعليم العالي في العالم عاشت الجزائر منذ زمن الاستعمار الفرنسي مجموعة من التطورات التي اتسمت في كل مرحلة بخصائصها وظروفها، وسنتعرض فيما يلي إلى أهم المحطات التي مر بها التعليم العالي في الجزائر:

1-1 التعليم في عهد الاستعمار الفرنسي:

إن الحديث عن طبيعة التعليم في عهد الاستعمار الفرنسي يرجع بنا إلى تناول مخططاته الهادفة إلى تجهيل الشعب وسحق هويته الوطنية والقومية ، وتحضرنا هنا مقولة المفكر محمد عمارة التي تلخص أهداف الاستعمار الفرنسي في الجزائر حيث يقول:" كانت فرنسا قد شرعت في احتلال الجزائر سنة 1830 وأخذت في تثبيت استعمارها لها، لكنه لم يكن احتلالا كغيره من أشكال الاحتلال... ولم يكن استعمارا كالذي شهدته أو شهده كثير من البلاد في آسيا وإفريقيا .. فهو لم يتوقف عند اغتصاب المستعمر الدولة والإدارة والحرية والأرض والثروة التي كانت للجزائريين على أرض وطنهم، وإنما ذهب إلى سحق الهوية القومية للشعب وإلغاء عروبتهم، لأنها رمز مغايرتهم للفرنسيين، وقد أراد أن يكونوا فرنسيين حتى يكون وطنهم ليس مجرد مستعمرة فرنسية، وإنما الامتداد الإفريقي للوطن الفرنسي عبر البحر المتوسط... كما ذهب المستعمر أيضا إلى مسخ الإسلام حتى يزيل طابعه القومي في البيئة العربية الجزائرية، ويترع منه عوامل المقاومة، فيتحول من شوكة بحلق الاستعمار إلى قيد يثقل خط المناضلين في سبيل الحرية والاستقلال." [1]

كان التعليم قبل الاحتلال الفرنسي يتميز بطابعه الديني، حيث كان يقتصر على اللغة العربية وفنونها، إلى جانب تعليم أصول الدين والفقه وكل ما يتعلق بمبادئ الشريعة الإسلامية ، وكانت المساجد والزوايا والمعاهد بمثابة مدارس يزاول فيها الطلاب تعليمهم ويقيم بعضهم فيها طوال فترات الدراسة. ومع دخول الاستعمار الفرنسي شرع مباشرة في القضاء على الثقافة الإسلامية ومحو معالمها تمهيدا لدمج الجزائر في منظومة الثقافة الفرنسية.[2]

لقد كانت جامعة الجزائر هي الجامعة الوحيدة في الجزائر ،واقتصرت منذ تأسيسها في نهاية القرن التاسع عشر على تخصصات محدودة لها صلة كبيرة بالإيديولوجيا الاستعمارية أما فرص التعليم الجامعي فقد كانت محدودة جدا بالنسبة للجزائريين طوال فترة الاستعمار إذ لم تتعد آنذاك 10%.[3]

وكانت تضم جامعة الجزائر آنذاك أربع كليات: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية العلوم، كلية الطب وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية [4]، وتعد هذه التخصصات الأقدم على الإطلاق في الجامعة الجزائرية.

1-2 وضعية التعليم العالي في ظل الاستقلال:

➢المرحلة الأولى: (1962-1970):

لقد شهدت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة مجموعة من التغيرات البنائية والوظيفية في جميع القطاعات وذلك لتجاوز ما خلفه الاستعمار الفرنسي من فقر ومرض وجهل ، فكان من الضروري التأسيس لنظام تعليمي يضمن التعليم المجاني لكافة أبناء الشعب الجزائري.

إن هذا الاهتمام قد ترجم في تلك الفترة بميثاق الجزائر الصادر سنة 1964 وكان يدعو إلى أن يكون التعليم الشامل أمرا استعجاليا.(5)

وتجسيدا لهذه السياسة عمدت الدولة إلى تأسيس جامعات لتغطية العجز ومباشرة عملية التنمية، وهكذا فتحت جامعة وهران سنة 1966ثم جامعة قسنطينة ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر العاصمة وجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران ثم جامعة عنابة. بينما فتحت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة عام 1984، أما عن التنظيم البيداغوجي المتبع فمعظمه كان موروثا عن النظام الفرنسي، إذ كانت الجامعة مقسمة إلى : كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،كلية الطب وكلية العلوم الدقيقة وكل كلية مقسمة إلى أقسام متخصصة.(6)

➢المرحلة الثانية:(1971- 1980):

لقد كان اهتمام الجزائر في هذه الفترة منصبا على التصنيع والتأميم في العديد من القطاعات، وكان المشروع التنموي آنذاك ثلاثي الأبعاد :**ثقافي** ، **فلاحي**، **صناعي** حيث ركزت على استيراد التكنولوجيا الحديثة بشكل رئيسي من أجل تغيير البنى الاجتماعية والاقتصادية التقليدية للمجتمع الجزائري وذلك نظرا للنقص الكبير في الإطارات التي تتكفل بإنجاز هذا المشروع، فقد أقحمت الجامعة بشكل عام يفرض ثلاثة أهداف رئيسية: **جزأرة، ديمقراطية ، تعريب** (7) .

إن هذا الاتجاه وفي هذه المرحلة بالذات كان يهدف إلى إعادة بعث جامعة كفؤة تضاهي باقي الجامعات في العالم بتكوينها لنخبة قادرة على إعمار جزائر ما بعد الاستعمار عن طريق الاستغلال الأمثل لثرواتها وإمكاناتها الاقتصادية والثقافية والبشرية. ومن هنا جاء التقسيم الجديد للكليات إلى معاهد مستقلة تضم أقساما بيداغوجية مع اعتماد نظام سداسيات بدل نظام الشهادات السنوية وقد ضم المسار البيداغوجي والتكويني آنذاك ثلاث مراحل أساسية هي : مرحلة الليسانس ومدتها أربع سنوات، مرحلة ما بعد التدرج الأول(الماجيستير) تدوم سنتين على الأقل، ثم مرحلة ما بعد التدرج الثاني(الدكتوراه) ومدتها خمس سنوات على الأقل من البحث العلمي لإنجاز أطروحة قد تساهم في إنماء الاقتصاد الوطني – وهذا هو الهدف الأساسي من الإصلاحات المتعلقة بهذه المرحلة-.

➢المرحلة الثالثة:(1981-2003):

لقد كانت سنة 1983 سنة تحول كبير في برامج التعليم العالي والتي كانت تهدف إلى اعتماد مشروع الخريطة الجامعية التي تهدف إلى تخطيط التعليم العالي إلى آفاق سنة2000، (8) اعتمادا على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة.وقد كان ذلك بمراعاة اللامركزية في التكوين ،تحقيق التوازن الجهوي على اعتبار أن الكثير من المدن الجزائرية لم تكن بها جامعات وحتى التي تحتوي على مراكز جامعية فهي لا تحتوي على المرافق اللازمة والتخصصات المطلوبة. وكان من بين أهداف هذه المرحلة أيضا القضاء على الفوارق الجهوية – وهو ما يصب في الهدف السابق، وتحريك الاقتصاد الوطني انطلاقا من نتائج البحوث والدراسات التي يتوصل إليها في الجامعات عبر الوطن.

وعلى الرغم من وضوح هذه الأهداف إلا أنها لم تؤت أكلها نظرا لعدم توفر مناصب العمل آنذاك، فالجامعة كانت في مرحلة إنتاج إطارات وخبرات قادرة على الارتقاء بالاقتصاد الوطني، لكن المشكل المطروح آنذاك كان عدم توفر مناصب العمل وتناسبها مع المعطيات السياسية المختلفة.

➢المرحلة الرابعة (من 2003 إلى يومنا هذا):

بعد المراحل السابقة وحتميات مواكبة التغيرات الطارئة وجدت الجامعة الجزائرية نفسها مجبرة على التعامل كنسق مفتوح يؤثر ويتأثر بباقي الأنساق الأخرى سواء كانت الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية ، وهو ما ترجمته جملة الإصلاحات التي حصلت على مستوى المناهج البيداغوجية وطرائق التدريس المتعلقة بالأستاذ والطالب على حد السواء. فكان إدراج نظام الهيكلة الجديد (ليسانس،ماستر، دكتوراه) (LMD) هو الصورة الجديدة لنموذج الإصلاح الذي كانت ترجو منه الجزائر الارتقاء بجامعاتها إلى مصاف الجامعات العالمية وتربح بذلك الرهان المتعلق بإثبات الدور العلمي والبيداغوجي لهذه المؤسسات، وتدخل في سياق جديد للمنافسة العلمية التي فرضتها ظلال العولمة. "وقد شرعت الجزائر في تطبيق هذا النظام مع بداية الموسم الجامعي : (2003-2004) على مستوى 10 جامعات ثم بدأ تعميمه على الجامعات ككل"[9]، وهو اليوم النظام السائد في كل الجامعات الجزائرية.

إن هذا التطور الذي شهدته الجامعة الجزائرية منذ عهد الاستعمار الفرنسي -أين كان متعلقا بخدمة الأغراض الاستعمارية -، أصبح بعد الاستقلال يهدف إلى تثقيف وتعليم أبناء الشعب من أجل الخروج من التعتيم الذي تركه الاحتلال الفرنسي خاصة منه المتعلق بمعدلات الجهل العالية في أوساط الشعب الجزائري. فبعد أن كان التعليم يقتصر على طبقات اجتماعية معينة أضحى غداة الاستقلال متاحا للجميع وبصورة مجانية.

إلا أن هذه المرحلة لم تحقق الكثير في الجامعة الجزائرية، نظرا لبقائها مرتبطة بالتخصصات التي ورثتها عن الاستعمار الفرنسي. فهي لم تقم في هذه المرحلة بمواءمة المنهاج وحتى محتويات المادة المدرسة مع هوية الشعب الجزائري.

أما المرحلة الثالثة فلم تكن أفضل من سابقاتها ،نظرا للطموح في تخريج نخبة قادرة على تسيير ثروات الدولة الجزائرية والقضاء على الفوارق الجهوية وتحريك الاقتصاد الذي اصطدم بتأزم الوضع الأمني والاقتصادي والسياسي. و لأن ظروف الإصلاح لم تكن مواتية في هذه المرحلة ، ارتأت الجزائر إعادة بعث الجامعة عن طريق نظام جديد في التكوين والتعليم ألا وهو نظام LMD الذي طمحت من خلاله إلى تحسين نوعية التعليم والتحصيل بالتركيز على ربط الجامعة بمحيطها الخارجي إضافة إلى الاختزال الكبير في الوقت المستغرق في التكوين.

وسنتطرق فيما يلي إلى ماهية هذا النظام وأهم ما يميزه من النواحي البيداغوجية والتطبيقية.

2-نظام LMD وظروف اعتماده في الجزائر.

أ- مفهوم نظام LMD:

يشير مصطلح نظام LMD إلى اختصار لمجموعة من الشهادات التي يمكن للطلب الجامعي الحصول عليها في مساره الأكاديمي تباعا وهي الليسانس، الماستر والدكتوراه. وقد نشأ هذا النظام بداية في الدول الأنجلوساكسونية (الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، انجلترا ، فرنسا،وبلجيكا)، من اجل تحسين مستويات التعليم فيها وربطها أكثر فأكثر بسوق العمل، لكن ما حدث في الدول العربية على غرار الجزائر لم يكن لنفس الهدف للأسف الشديد ،بل كان مجرد تقليد أعمى لم تراع فيه أدنى الشروط لإنجاح هذا الإصلاح.

وعلى العموم يمكن القول أن LMD هو مراجعة للتعليم العالي من أجل تحسين النمو الاقتصادي ،"وهو ما فعلته الدول الأوربية وفق برنامج **بولون** الذي كان تكملة لبرنامج **إيراسموس ماندوس** الذي ظهر سنة 1987 وقد سمح لثلاث جامعات أوربية بالاتحاد من أجل التحضير لشهادة ماستر مشتركة يتم اقتراحها على طلبة جامعة رابعة غير أوربية والماستر الممنوح يفتح المجال للاعتراف به في البلدان الأعضاء.ويقترح البرنامج المقترح شهادات ماستر ذات نوعية دولية جيدة هدفها جذب طلاب المعمورة نحو الجامعات الأوربية لنشر قيمها وثقافتها لمواجهة قرينتها الأمريكية."[10]

ويمكن تعريف نظام LMD في الجزائر على أنه نظام دراسة يدعو إلى تلبية تطلعات المجتمع الجزائري في ميدان التكوين كتحسين نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، وزيادة المنافذ المهنية المرتبطة بكل المستويات والتخصصات، كما أنه يسعى إلى التركيز على البعد المهني.

يحتوي هذا النظام على ثلاث شهادات أساسية وهي ليسانس،ماستر ودكتوراه يتحصل عليها الطالب عبر المسار البيداغوجي التكويني التالي:

-**المرحلة الأولى:** بكالوريا+3 سنوات يتحصل بعدها على شهادة الليسانس.

-**المرحلة الثانية:** بكالوريا+ 5 سنوات يتحصل بعدها الطالب على شهادة الماستر.

-**المرحلة الثالثة:** بكالوريا +8 سنوات يتحصل بعدها الطالب على شهادة الدكتوراه.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن نظام LMD كنظام تعليمي له مزاياه وأهدافه في الدول التي نشأ فيها ، والدليل على ذلك نجاح جامعاتها بمختلف تخصصاتها و ريادتها في الترتيب العالمي .ذلك أنه خرج كنظام من رحم الحاجة إلى تقليص مدة التكوين بالنظر إلى تقادم المعارف النظرية وفتح المجال أمام الطلبة (الذين يعدون مهيئين للبحث في المستجدات العلمية، وليسوا متلقين ثابتين كما هو الحال بالنسبة لطلبتنا) للبحث فيما هو ميداني ومرتبط بسوق العمل. وهو ما جعل هذا النظام ينجح في توخي الهداف المرجوة منه،لكن ذلك لم يكن الحال بالنسبة للتكوين في التعليم العالي في الدول العربية على غرار الجزائر.

ب- أسباب تبني نظام LMD غي الجزائر:

إن الظروف التي تم فيها التبني لنظام LMD لم تكن ظروفا مواتية لنجاحه، لأن ما انجر عن النظام الكلاسيكي من رسوب متكرر وبقاء في الجامعة لسنوات عديدة دون اتخاذ الإجراءات الملائمة ، وعدم وضوح طرق التقييم والانتقال من سنة جامعية إلى أخرى إضافة إلى المستوى المتدني للتكوين وعدم الارتقاء بمستويات الأساتذة المؤطرين للعملية التعليمية ، كل ذلك أدى إلى وصول الجامعة الجزائرية إلى مفترق طرق يفرض اتخاذ القرار المناسب لحسم وضعية الفوضى التنظيمية والتعليمية التي تتخبط فيها .

ولعل النظام الذي كان يفرض وجوده ويلفت الأنظار بما حققه من نجاحات في الدول المتقدمة آنذاك كان نظام LMD الذي كان ينظر غليه بمثابة المخلص لنظام التعليم العالي من المشاكل التي كان يتخبط فيها، والتي نتجت عن مراحل شكلت تحديات كبيرة في تاريخ الجزائر المعاصر.

ومن مسببات الأزمة التي عاشها قطاع التعليم العالي في الجزائر نذكر على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

❖ مجانية التعليم والاهتمام غير المسبوق بالطالب الجامعي من حيث مأكله وإيوائه ،وحتى من حيث تسهيل إجراءات الانتقال من سنة جامعية إلى أخرى، وكل ذلك كان من أجل محو ما عاشته الجزائر من حرمان علمي واجتماعي ومعرفي.

لكن ذلك لم يأت بالنتائج المرجوة نظرا لعدم جاهزية الشعب الجزائري للتغيير من جهة ولعدم توفر الكفاءات المسيرة القادرة على بلوغ الأهداف المسطرة من جهة أخرى.

❖ التقليد العشوائي وعدم التجديد في المناهج الدراسية وحتى في طبيعة التخصصات في مختلف العلوم، خاصة إذا علمنا أن الجامعة الجزائرية ورثت عن فرنسا مجموعة من التخصصات التي استخدمتها هذه الأخيرة في فهم وتسيير مصالحها في الجزائر وهي الآداب والعلوم الإنسانية، العلوم، الطب والحقوق والعلوم الاقتصادية.

❖ الإنفاق المحدود على البحث العلمي، على الرغم من حالة الرخاء الاقتصادي والمداخيل الكبيرة التي تمتعت بها الجزائر في مراحل متعددة. وهو ما جعل الجامعة تنغلق على مجموعة موجهة من البحوث التي استغرقت أكثر من وقتها أضعاف السنوات.

❖ ضعف مستويات المكونين (الأساتذة)على الرغم من محاولة تحسينها عن طريق المنح القصيرة وطويلة المدى، وذلك بسبب عدم وضوح برامجهم التكوينية ،بل أكثر من ذلك أصبحت هذه الرحلات رحلات للترفيه والتسوق.ولا نبالغ إن قلنا أن الميزانية المستهلكة في هذه التربصات كانت ضخمة بالمقارنة مع ما تنفقه الجامعة على تحسين ظروف العمل والتجهيزات الحديثة. إلا أن ذلك لم يؤت أكله نظرا لعدم صرامة الوزارة في وضع برنامج واضح لتحسين مستوى الأستاذ بالخارج وبصورة موضوعية مع الاستثمار في الكفاءات البشرية.

إن تبني الجامعة الجزائرية لنظام LMD لم يكن من قبيل الصدفة بل جاء نتاج ظروف متعددة، جعلت من الضروري أن تغير النظام الذي كانت تعمل به مؤسساتها، ويمكن تقسيم الأسباب التي دفعت إلى هذا التغيير إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية:

➢ **الأسباب الداخلية :** ونقصد بها المؤثرات التي تنبع من داخل الجامعة بمختلف مكوناتها، ويمكن أن نورد بعضا منها فيما يلي:

- حل بعض المشاكل التي تتخبط فيها الجامعة الجزائرية مثل الرسوب، البقاء في الجامعة طويلا.....
- صعوبة نظام التقييم والانتقال والنوعية و كفاءة التأطير.
- توفير تكوين نوعي لمسايرة العصر من خلال تحقيق استقلالية المؤسسات الجامعية وفق السير الحسن والمساهمة في تنمية البلاد.(11)
- "التزايد الهائل في أعداد الطلبة سنويا حيث بلغ عددهم 1،5مليون طالب في الموسم الجامعي 2012-2013 ، وقد انعكس ذلك على عدد الطلبة في كل جامعة فوصل العدد إلى 80 ألف طالب في بعضها وهو أمر مقلق."(12)

➢**الأسباب الخارجية:** ونقصد بها المؤثرات الخارجة عن نطاق الجامعة-بما فيها الموجهات العالمية - خاصة إذا علمنا أن العولمة قد ألقت بظلالها على كل المجالات سواء كانت اقتصادية أو ثقافية أو سياسية وحتى العلمية ، ومن بين هذه الأسباب :

- جعل التعليم العالي قادرا على الاستجابة للتحديات التي فرضها التطور غير المسبوق للتكنولوجيات وظاهرة عولمة الاقتصاد والاتصال مع الأخذ بعين الاعتبار :

❖ العلاقات الدولية التي فرضت وجود قواسم مشتركة اقتصادية وثقافية بين أمم العالم.

❖ التجارب الناجحة التي أثبتت نجاعة اعتماد إصلاحات عميقة في منظومة التعليم والتكوين الهادفة إلى ضمان الجودة وتطوير الاهتمام بالبحث العلمي.(13)

- تحقيق تكوين نوعي ومتنوع يلبي حاجات سوق العمل ويرقي البيئة التكنولوجية.
- قابلية الاندماج العالمي في تكوين متميز وناجح في الدول الغربية.
- الرغبة في الاستفادة من التجارب العالمية في مجال تأمين جودة التعليم (14)

إن هذه الخصوصيات والمؤثرات بمختلف أشكالها كانت الدافع الأقوى للمغامرة بتبني هذا النظام، رغم أن الظروف العامة للجامعات الجزائرية لم تكن مهيأة بعد لتبنيه. ومن هنا سنحاول فيما يلي تحليل مختلف المعوقات التي حالت دون نجاح نظام LMDفي الجزائر ولو بصورة جزئية.

3 -معوقات نجاح نظامLMD في الجامعة الجزائرية:

أ- تشريح لسيرورة العملية التعليمية وأهم ما يشوبها من نقائص داخلية :

إن الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى مع تغيير الأنظمة ليس بالأمر الهين، خاصة إذا علمنا أن متطلبات هذا الانتقال لا تزال تخضع لخصوصية المراحل السابقة من حيث طرق التسيير والظروف الفيزيقية وحتى الأشخاص. وهو ما حدث بالضبط في مرحلة الانتقال من النظام الكلاسيكي إلى نظام LMD بالجزائر.

يعد الطموح لبلوغ مستويات الجامعات الأوربية السبب الرئيسي الذي جعل الوزارة المعنية تتخذ القرار في تبني نظام LMD مع تصوره كمخلص للجامعة الجزائرية من كل ما تتخبط فيه من رداءة في مستويات التسيير والمناهج وحتى من حيث مستويات الطلبة، ومع ذلك فإن نجاح هذا النظام كان مرتبطا بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. على رأسها أطراف العملية التعليمية داخل الجامعة من طالب وأستاذ ووسائل للتدريس.

إن الأصل في تقليد الناجحين هو الأخذ بأسباب النجاح ، فمن غير المعقول أن نتنبأ بنجاح نظام كامل دون الأخذ بأسباب نجاحه في الدول التي نشأ فيها، وهو ما حدث للجزائر إثر تبني الاشتراكية كنظام سياسي واقتصادي بعد الاستقلال، وما يحدث اليوم من خطوات غير مدروسة للاندماج في الأسواق العالمية. للأسف الشديد أن طبيعة ما تعيشه الجزائر من خلل في جميع المنظومات شيء خاص يفرض عليها إيجاد حلول داخلية وليس استيراد حلول جاهزة.

عند تحليلنا للمعيقات التي قوضت عملية الإصلاح في منظومة التعليم العالي نجدها متعددة ومتشعبة تشعب عناصر العملية التعليمية والبيداغوجية من جهة، وتعقد العلاقات الخارجية للجامعة مع المحيط الخارجي من جهة أخرى. وفيما يلي تبسيط لأهم الخصوصيات الداخلية للعملية التعليمية بأطرافها المتعددة. وسنتناول مقارنة بسيطة بين متطلبات تطبيق نظام LMD في الجامعات الغربية وفي الجامعة الجزائرية، فطبيعة الطالب في الجامعات الغربية تختلف عن طبيعته في دول العالم الثالث من حيث طرق التحصيل والدافعية للعمل، فنلاحظ من خلال تجربة التدريس أن نوعية الطلبة في الجزائر ذات خصوصية من حيث الدافعية والقدرة على التحصيل. والجدير بالذكر هنا أن نوعية الطلبة لم تتغير بتغير النظام إن لم نقل أنها تدهورت نتيجة الإصلاحات العشوائية في مستويات الابتدائي والمتوسط والثانوي.

وفيما يلي **أهم معيقات العملية التعليمية المتعلقة بالطالب:**

- **الاعتماد الكلي على الأستاذ في المحاضرة والتطبيق:** بمعنى عدم بذل مجهودات للمشاركة في تنشيط الحصة، وهذه نتيجة حتمية للطريقة التي كانت تعتمد في الأطوار السابقة نتيجة الإصلاحات المتوالية للمنظومة التربوية.
- عدم القدرة على التحليل والنقد والاستنتاج: ويعود ذلك إلى السبب السابق الذكر إضافة إلى نقص إن لم نقل

انعدام الحوار في المحاضرات خاصة، خاصة إذا علمنا أن الطريقة المعتمدة في الأطوار السابقة كانت التلقين لا المناقشة والتحليل.

• الحضور الشكلي في الأعمال الموجهة: ويمكن إعزاء ذلك إلى التساهل المتكرر والمفروض في كثير من الأحيان للإدارة في شطب الإقصاءات في نهاية السداسيات وهو ما جعل الطلبة يتجرؤون على التغيب والتبرير بشهادات طبية واهية في حصة التطبيق.

• **التغيب الكبير في المحاضرات :** إن عدم الحضور لحصص المحاضرات لا يحتسب ولا يعطى أهمية، على الرغم من أن الطالب يمتحن من طرف الأستاذ المحاضر ومعامل المحاضرة أضعاف معامل التطبيق ،ومع ذلك هناك من المحاضرات ما يدرس بثلاثة طلبة طيلة السداسي.

• **عدم الالتزام والانضباط:** إن الملاحظ على سلوكات الطلبة يدل على عدم التزامهم الأخلاقي والسلوكي في الكثير من الأحيان- ويتمظهر ذلك السلوك في الإساءة في بعض الأحيان إلى شخص الأستاذ ويمكن أن يتعداه إلى العنف اللفظي-،خاصة إذا تعلق الأمر بمقاييس معينة كاللغة الأجنبية والإحصاء وذلك في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، فعدم تركيزهم وفهمهم في الكثير من الأحيان يترجم إلى فوضى وتشويش لأنهم على علم مسبق بأنهم حتى وإن رسبوا سيستفيدون من الانتقال بدين وفي النهاية سيحصلون على الشهادة في كل الأحوال.

• **الاعتماد شبه الكلي على البحوث الجاهزة من الانترنت:** ويمكن القول هنا أن هذه كانت الضربة القاصمة لظهر الجامعة الجزائرية، وقد قضت على الابتكار والتفكير المعمق والاختراعات. فالعقل الجامد الذي يحمل قوالب الآخرين لا يمكن له أن ينتج إبداعا ولا تفكيرا متوازنا. وما زاد الطين بلة هنا هو صمت بعض الأساتذة واستحسانهم مثل هذه المبادرات، نحن لا نعيب استخدام الشبكة العنكبوتية هنا ،بل على العكس إنها لغة العصر ومورد أساسي اليوم للمعارف، إلا أن ما ننتقده اليوم هو اعتماد طلبتنا شبه الكلي في بحوثهم الدورية وحتى في مذكرات تخرجهم في الكثير من الأحيان .إن ذلك سيدعم بالضرورة الجمود الفكري ويفتح مجال السرقات العلمية في المستقبل.

• **التركيز على العلامات على حساب التحصيل المعرفي:** للأسف الشديد أن الملاحظ على الطالب الجزائري اليوم هو تركيزه الكلي على الدرجات على حساب التحصيل العلمي ، وفي كثير من الأحيان يكون الحصول على هذه الدرجات بطريقة الغش

أو الحفظ عن ظهر قلب دون استيعاب أو تحليل وفهم .

إن كل هذه الملاحظات حول الطالب الجزائري ليست من باب الإنقاص من شأنه، إنما هي تشريح لواقع نعايشه كأساتذة في الجامعة كل يوم وكل سنة، فالعام الجامعي الماضي يكون غالبا أحسن من الذي يليه من حيث مستوى الطلبة، وهو ما يعكس فشل الإصلاحات في الأطوار الأدنى التابعة لوزارة التربية والتعليم ويدعم الفشل في إصلاحات التعليم العالي.

وسنتطرق فيما يلي إلى **أهم المعيقات المتعلقة بالأستاذ الجامعي باعتباره العنصر الفاعل والموجه للعملية التعليمية:**

• **عدم الإلمام بطبيعة العملية التعليمية في هذا النظام:** تؤكد النتائج التي توصلت إليها الباحثة يحياوي حفيظة التي أجرتها حول تطبيق نظام LMD بقسم الأدب العربي بجامعة البويرة أن "أول ملاحظة أبداها الأساتذة هي عدم إلمامهم بقواعد هذا النظام ، وهناك أمور كثيرة ما زالت غامضة في نظرهم على الرغم من مرور سنوات على تطبيقه،إذ كان من المفروض

على السلطات الوصية أن تقدم دورات تكوينية وندوات علمية لصالح الأساتذة لتقديم المعطيات المتنوعة الخاصة بهذا النظام: ماهيته، كيفية تطبيقه ، حتى يتمكنوا من فهمه والمساهمة بفعالية في تطويره و إنجاحه "[15]

• وليس هذا الإلمام بالشيء السهل ما لم **يتكون الأستاذ ولم يدرك أهداف هذا النظام**، فأكثر ما تعانيه الجامعة الجزائرية خاصة في الآونة الأخيرة هو تلك القرارات الارتجالية غير المخطط لها، فبينما كان نظام LMD وليد بيئة الدول التي نشأ فيها وبطلب من المؤطرين والقائمين على العملية التعليمية ، نجده في الجزائر قد جاء على شكل حل جاهز لإنقاذ ما يمكن إنقاذه دون التوطئة لتطبيقه على الأقل على مستوى المؤطرين الذين لا يفقهون شيئا عنه ولا يدركون حتى أهدافه كنظام.

• **عدم التحكم في آليات التكوين وفق متطلبات هذا النظام:** إن طرق التدريس وآليات التدريس لم تتلق بدورها العناية اللازمة سواء من جهة الأساتذة المؤطرين أو السلطات الوصية. فالطريقة الكلاسيكية في التدريس لا تزال سارية المفعول دون تجديد أو تحسين، فهي ببساطة طريقة الإملاء والشرح أو الشرح ثم تقديم المطبوعات في أحسن الأحوال.

• **الاهتمام بالجوانب المادية نظرا لهزال الأجر:** إن عدم الكفاية المادية للأجر تعد السبب الأساسي في تراجع مستويات الكثير من الأساتذة، فأجر الأستاذ الجامعي في الجزائر يعد الأدنى سواء بالنسبة للدول المجاورة أو بالنسبة للدول العربية. فهذا التدني قوض إرادته في تحسين مستوياته المعرفية، لأن الأجر لم يعد يكفيه حتى لتلبية احتياجاته اليومية وهو ما يفسر تراجع دافعيته للأداء والتحسين المستمر لمستواه العلمي.

• **عدم تجديد المعارف والتحكم في المستجدات العلمية**: إن لانخفاض الأجر الأثر الواضح على تراجع الأستاذ من حيث مواكبة المستجدات في ميدانه من جهة، وتوفير الحد الأدنى للقيام بمهامه في الجامعة من جهة أخرى. وهو ما ينعكس على مستوى الطلبة بالدرجة الأولى وعلى مستوى البحث العلمي في الجامعة من جهة أخرى.

• **الاعتماد على الطريقة المعتمدة في النظام الكلاسيكي في التكوين:** وهي طريقة القلم والسبورة وفي بعض الأحيان الطبشور والسبورة.

• **اكتظاظ المجموعات والأفواج(أكثر من 500 طالب في المجموعة وأكثر من 40 طالب في الفوج):** وهو أكبر مشكل يعاني منه الأساتذة في المدرجات والقاعات. إن نظام LMD نظام يعتمد في أهدافه على التكوين النوعي والموجه، وهو ما لا يتماشى مع الاكتظاظ الذي تعيشه الجامعة الجزائرية في جميع التخصصات. ويرجع ذلك إلى تزايد عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا، وتدني معدلات حصولهم عليها من جهة أخرى. وهو ما ساهم بشكل مباشر في انخفاض مستويات التركيز والإدراك والفهم لديهم، مع العلم أنهم في الأصل ليسوا بالطلبة الأكفاء من الناحية المعرفية.

• **عدم توفر الوسائل التكنولوجية كالعاكس الآلي" DATA SHOW" والمخابر المهيأة بالنسبة للتخصصات العلمية الدقيقة:** على الرغم من أن نظام LMD يعتمد بشكل كبير في دول منشئه على الوسائل التكنولوجية الحديثة وأكثر من ذلك يعتمد حتى على المحاضرات على الخط، إلا أنه في الجزائر لا يزال يطبق بوسائل كلاسيكية على الرغم من بعض المحاولات لإنشاء قواعد بيانات وطنية تحتوي على مقررات العديد من المقاييس المدرسة. ومع ذلك يمكن هنا تسجيل النقص في توفير الوسائل التكنولوجية لعرض المحاضرات.

• **اعتماد طرائق تقييم تكرس الحفظ عن طريق إجبارهم على نمذجة الإجابة وفق المحاضرات:** ويعود ذلك إلى المرحلة السابقة التي تتعلق بالنظام الكلاسيكي، حيث أن الأستاذ لم يجدد طرق تقييمه للطالب و لم يدعم اجتهاده عن طريق البحث والتحليل،وتعد سلبيات هذه الطرق في التقييم أكثر وبالا على العلوم الإنسانية والاجتماعية لأنها تساهم

في تجميد فكر الطالب ولا تدع له متسعا من الحرية للاستثمار في المعارف المتاحة. على الرغم من أن نظـــام LMD يدعم البحث والتحسين المستمر ويشجع على الانخراط في توجيه العملية التعليمية بالنسبة للطالب.

• **عدم تفعيل حصص المرافقة البيداغوجية:** وقد حدد المشرع الجزائري معنى الوصاية التي تفعل عمليـــة المرافقـــة البيداغوجية للطالب وذلك في قانون الأستاذ الباحث في" المرسوم التنفيذي 09-03 الذي تعرض في مادته الثانية إلى مهام الأستاذ الباحث وحددها في ست مهام أساسية وهي: الجانب الإعلامي والإداري الذي يقوم علة الاستقبال والتوجيه والوساطة، الجوانب المتعلقة بالتحصيل العلمي المباشر ، الجانب النفسي وفي الأخير الجانب المهني"[(16)]

لقد وضح القانون هذه المهام من أجل ضمان خلق علاقة إيجابية بين الأستاذ والطالب على كل المستويات،من داخل القاعة والمدرج إلى المشكلات الخاصة التي يمكن أن تحول دون نجاحه واجتهاده. لكن للأسف الشديد لم تطبق هذه الحصص إلا مع بداية إرساء قواعد نظام LMD في سنوات 2005-2006 ، لكنها لم تؤت أكلها نظرا لعـــدم إدراك الأساتذة معنى المرافقة البيداغوجية وإلمامهم بالأدوار الهامة التي يجب أن يقوموا بها، و لعدم تكوينـــهم بهـــذا الصدد. إضافة إلى ذلك لاحظنا استهتار الطلبة بهذه الحصص والنظر إليها على أنها حصص إضـــافية غـــير ملزمـــة للحضور، وهو ما انجر عنه توقيفها نهائيا في أغلب الجامعات الوطنية.

• **التعامل بصورة كلاسيكية فوقية مع الطلبة:** إن المفروض وفق نظام LMD هو أن الطالب طرف فاعل وشريك فعال في العملية التعليمية،كون الأستاذ في هذا النظام يلعب دور الموجه والمصحح للمسار العلمـــي والبيـــداغوجي للطالب. لكن الملاحظ في الغالب هو استمرار النظر إلى الطالب على أنه مجرد **متلق** للمعارف مع عدم تفعيـــل دوره البحثي التشاركي.

انطلاقا مما سبق يمكننا القول أن الظروف الداخلية التي تعيشها الجامعة الجزائرية تعيق إنجاح تطبيـــق نظـــام LMD بشكل مباشر ، لأن الجهات الوصية لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الأطراف الفاعلين في العملية التعليميـــة،و لم تسع إلى الترويج الإعلامي والإقناع بنجاعته من أجل التبني الصحيح له. فالمفروض قبل تبني أي نظام التأكد من أنه سيطبق على أرضية صلبة تضمن نجاحه، غير أن ذلك لم يحدث في الجامعة الجزائرية لأن طرق التـــدريس والـــبرامج ونوعية الطالب والأستاذ لم تتغير بل بقيت كامتداد للنظام القديم. وللأسف كثيرا ما نتساءل ما نجاعة هذا النظـــام الذي يكتظ بالمقررات طويلة التي لا تتناسب حتى مع نظام السداسيات؟

وما جدواه بالنسبة لطالب ينجح وينتقل من مستوى إلى مستوى وهو مدين للسنة الماضية أو التي سبقتها بمقياس أو أكثر؟

كما نتساءل عن قدرة هؤلاء المتخرجين على شغل مناصب والإبداع فيها أو على الأقل تتطـــابق مـــؤهلاتهم مـــع متطلباتها؟

يوضح الجدول الموالي مقارنة مجموعة من الخصوصيات حول طبيعة العملية التعليمية في الجزائر وفي الدول الرائدة في هذا المجال، انطلاقا من أطراف التغيير الحقيقية لإرساء نظام LMD .

تشريح و مقارنة بين طبيعة أطراف العملية التعليمية في الجزائر والدول الغربية:

الطـــــلـــــبـــــة	
الاعتماد الكلي على الأستاذ في المحاضرة والتطبيق	البحث المستمر ولا يكون الأستاذ هنا إلا موجها
عدم القدرة على التحليل والنقد والاستنتاج	العمل على التحليل والنقد والفهم الدقيق أمر بديهي
الحضور الشكلي في الأعمال الموجهة	التجديد والابتكار في الأعمال التطبيقية والموجهة
التغيب الكبير في المحاضرات	الحضور إجباري في المحاضرة مع المناقشة والتحليل
عدم الالتزام والانضباط	أول ما يتعلمه الطالب الانضباط واحترام الوقت
الاعتماد شبه الكلي على البحوث الجاهزة من الانترنت	التنوع في المراجع المعتمدة في التحصيل
التركيز على العلامات على حساب التحصيل المعرفي	التركيز على التحصيل العلمي واكتشاف الحقول المعرفية
الأســـــتـــــاذ	
عدم الإلمام بطبيعة العملية التعليمية في هذا النظام	الوعي التام بأهداف هذا النظام والاقتناع بنجاعته
لم يستشر الأستاذ عند تبني هذا النظام	التغيير لهذا النظام كان نابعا من حاجة الجامعة الحقيقية له
لم يتكون الأستاذ و لم يدرك أهداف هذا النظام	الإدراك الكلي لأبعاد وخصوصية هذا النظام
عدم التحكم في آليات التكوين وفق متطلبات هذا النظام	التحكم في التدريس وفق الأهداف المسطرة
الاهتمام بالجوانب المادية نظرا لهزال الأجر	الاهتمام بالجوانب البحثية الابتكارية نظرا للمكانة المرموقة للأستاذ الجـــامعي وللبحث المعمق.
عدم تجديد المعارف والاطلاع على المستجدات	التجديد المستمر لمعارف الأستاذ عن طريق تشجيع البحث والابتكار .
الـــــوســـــائل وطـــرائق التـــدريـــس	
الاعتماد على الطريقة المعتمدة في النظام الكلاسيكي في التكوين	التجديد المستمر في طرائق التدريس مع الاعتماد علـــى التعلـــيم الالكتـــروني كدعامة
اكتظاظ المجموعات والأفواج(أكثر من 500 طالب في المجموعة وأكثر من 40 طالب في الفوج)	عدد الطلبة يتناسب مع أهداف العملية التعليمية(على الأكثر 20 طالبـــا في الفوج)
عدم توفر الوسائل التكنولوجية كالعاكس الآلي والمخابر المهيـــأة بالنسبة للتخصصات العلمية الدقيقة	توفر كل الوسائل والوسائط الاتصالية والتعليمية في الحصص ســـواء كانـــت محاضرات، تطبيقات .
اعتماد طرائق تقييم تكرس الحفظ عن طريق إجبارهم على نمذجة الإجابة وفق المحاضرات	امتحان الطلبة في المقاييس عن طريق تجديد خبراتهم وفـــتح مجـــال التحليـــل والإيداع المعرفي لديهم وأكثر من ذلك تثمينه
عدم تفعيل حصص المرافقة البيداغوجية	مرافقة الطالب بيداغوجيا، نفسيا واجتماعيا مما يجعله في حالة ارتياح وإبـــداع مستمرين
التعامل بصورة كلاسيكية فوقية مع الطلبة واعتبـــارهم تلاميـــذ وليسوا طلبة جامعيين قادرين على الإبداع	التفاعل المباشر مع معارف الطالب وتطويرها عن طريق التحسين المستمر

إن تشريحنا لوضعية العملية التعليمية داخل الجامعة لا ينفي وجود عوامل أخرى مؤثرة من خارجها، وقد صنفها العديـــد من الباحثين من خلال دراسات ميدانية أثبتت صعوبة إنجاح هذا النظام.

ب- المعيقات الخارجية لإنجاح نظام LMD في الجامعة الجزائرية:

لقد صنفت هذه المعيقات وفق أربعة مستويات أساسية حسب دراسة أجراها الباحـــث قاســـم ميلـــود ســـنة 2015 وهي:[17]

❖ **المعيقات البيداغوجية:** والمقصود هنا هو كثرة الهياكل البيداغوجية مع قلة فاعليتها، فقد زادت بيروقراطية الأقسام بعد أن أصبح القسم يشتمل على هيكل بيداغوجي مكون من رئيس القسم ومساعديه، رؤساء فرق التكوين، رؤساء الفرق البيداغوجية، اللجان البيداغوجية، مسؤولو الشعب و مسؤولي التخصصات ...، حيث أدت هذه الكثافة إلى تداخل في الصلاحيات وعدم وضوح المسؤوليات التنظيمية. وهو ما أدى إلى تقويض رغبة الأساتذة في مشاركتهم تسيير الجانب التكويني للقسم.

ولا يزال نظام LMD يسير بالطرق الكلاسيكية بالرغم من أن المبدأ الأساسي الذي نشأ من أجله هو ربط الجامعة بالمجتمع و جعلها الفضاء الذي له إمكانية إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية ، غير أن الواقع يدل على أن الجامعة لا تزال بؤرة للصراعات الاجتماعية والسياسية حيث:

- يقوم تقييم الطالب على معايير أحادية بالرغم من أن النظام الجديد يوصي بتنويع المعايير بهدف تنمية القدرة البحثية للطالب.
- شبه انعدام لاندماجية الأستاذ الجامعي في تسيير هياكل القسم.

❖ **المعيقات الاقتصادية و سوق الشغل:** باعتبار أن نظام LMD يعمل على توجيه مخرجاته إلى سوق العمل، فإنه من الضروري الحديث عن طبيعة العلاقة بين الجامعة وسوق العمل من حيث تلاؤم هذه المخرجات مع متطلبات سوق العمل. لقد واجهت هذه العلاقة العديد من المشكلات على رأسها[18]

- زيادة معدلات البطالة لدى خريجي مؤسسات التعليم العالي مقارنة بمعدلات التوسع في فرص العمل المتاحة ما دفع الخريجين لامتهان أعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية وهو ما يؤدي إلى هدر الإمكانات البشرية وتجميد خبراتهم العلمية.
- ارتفاع تكاليف التجهيزات وتكاليف البحث العلمي مقابل عدم وجود مداخيل مادية لقطاع التعليم العالي لاعتماده المجانية في التعليم.
- انعدام التطابق بين الجانب النظري في مؤسسات التعليم العالي والواقع الاقتصادي، وهو ما يعيق السياسة الإصلاحية للقطاع كون البيئة الأصلية لهذا النظام(LMD) تعتمد على التنوع الاقتصادي.[19]
- نتيجة لضعف تكوين الطالب أصبحت المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعمومية ترفض استقطاب الطلبة بسبب عدم وجود تكوين نوعي في مجال العمل، وهو ما يثبط روح العمل الجدي لدى الطالب كما يخفض عامل التحفيز في مجال التكوين الجامعي.[20]

❖ **المعيقات الزمنية:**

إن حساب الأرصدة على أساس الساعات المدرسة يقدر بثلاثين رصيدا لكل سداسي إلى ستين رصيدا لكل سنة جامعية ، وتم تقسيم الأطوار إلى ثلاثة أطوار لكل منها عدد من الأرصدة، فمثلا نأخذ الطور الأول الذي يحسب ب180 رصيدا × 22،5 ساعة = 4050 ساعة هي حصة الطالب الزمنية ليكتمل تكوينه ، بمعنى أن الطالب مجبر أن يدرس 1350 ساعة في السنة موزعة على 28 إلى 30 أسبوعا سنويا. حيث أن كل سداسي يستوفي 675 ساعة كأكثر تقدير زمني أي بمعدل 42 ساعة أسبوعيا بينما الواقع يقول غير ذلك ، لأن عدد الأسابيع العادية في كل فصل لا يتعدى 10 أسابيع أي 42 × 10 أسابيع = 420 ساعة أي ضياع 510 ساعات في كل سنة جامعية، ولو حولنا عدد

الساعات الضائعة في السنة لوجدنا ما يعادل 63 يوما دون احتساب أيام العطل الأسبوعية وأيام الامتحانات مع أيام الظروف الطارئة التي توقف النشاط الدراسي.

وبالتالي يمكن القول أن المدة الزمنية المحددة للتحصيل الدراسي تتقلص إلى نصف المدة المحددة، وهي بالطبع مدة غير كافية لصقل وتنمية معارف الطلبة وغير كافية أيضا للترشح الموضوعي للدراسات العليا.(21)

إن التحديات الداخلية المتعلقة بسيرورة العملية التعليمية والبيداغوجية لا يمكن تخطيها إلا بإعادة النظر في خصوصية كل طرف فاعل من طالب وأستاذ ومسير، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتعداه إلى تصحيح العلاقة مع المحيط الخارجي كسوق العمل والمؤسسات الاجتماعية الأخرى.

الخاتمة :

يمكن القول في الأخير أن منظومة التعليم العالي كانت في أمس الحاجة للتغيير الهادف والفعال، وهو ما يضمنه نظام LMD من حيث نوعية وكفاءة التكوين. لكن التسرع في تعميمه وجعله نظاما موحدا في جميع جامعات الوطن قبل تقييمه في العشر جامعات الأولى التي طبق فيها ، لم يمكن الوزارة الوصية من فهم حقيقته واكتشاف المعوقات الحقيقية لنجاحه. وبالتالي أصبحت المشاكل تتعاقب وتتراكم كما ونوعا وتؤثر على السير الحسن لسياسة التعليم العالي.

مما سبق نستنتج أن هناك إشكاليات تفوق المشكلات والمعيقات الداخلية وتتعداها إلى العلاقة بين السياسة العامة للدولة والأهداف المسطرة في منظومة التعليم العالي خاصة من ناحية المواءمة بين أهداف النظام السياسي والاقتصادي ككل وتطويع مؤسسات البحث العلمي والتعليم العالي لهذه الأهداف.

إن الحديث عن المعيقات الداخلية والخارجية لا يكفي وليس هو المطلوب في هذه المرحلة، بل إن المطلوب اليوم هو تفكيك شفرات النجاح من أجل القضاء على كل ما يشوب إنجاح هذا الإصلاح .ففي ظل ما تعيشه الجامعة الجزائرية من تغيرات ومستجدات يتحتم عليها أن تتخذ مجموعة من الاحترازات التي تمكن من تجاوز مرحلة الأزمة هذه.

وفيما يلي مجموعة من الاقتراحات والتوصيات للمساهمة في إنجاح نظام LMD وتحقيق الأهداف المرجوة منه:

- إعادة النظر في الأرضية التي أرسيت عليها قواعد هذا النظام بمعالجة المشكلات القاعدية كمواءمة أهداف الجامعة مع المؤسسات الأخرى.
- تنمية مهارات الأستاذ الجامعي وتكوينه بحيث يجدد معارفه وخبراته ويواكب كل المستجدات العالمية في منهجية وطرق التدريس.
- تنسيق الجهود بين وزارة التعليم العالي ووزارة التربية الوطنية في تفعيل طرق ومناهج ترتقي بمستويات التلاميذ وتجعلهم قادرين على الإبداع والتميز.
- محاولة رفع أجر الأستاذ الجامعي الذي يتذيل أجور الوظيف العمومي كتحفيز مادي له من أجل التحسين المستمر لمعارفه.
- العمل على توفير الهياكل والوسائل التكنولوجية لتسهيل اكتساب المعرفة بالنسبة للأستاذ أو للطالب.
- إجراء دراسات دورية لاحتياجات السوق من أجل خلق توافق بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل.
- تفعيل الاتفاقيات مع الجامعات المتميزة في العالم لاكتساب الخبرات والاستفادة منها ،لتفعيلها في الجامعة الجزائرية.
- التركيز على الجوانب التطبيقية سواء في العلوم الدقيقة أو العلوم الإنسانية والاجتماعية من أجل حل المشكلات بمختلف أبعادها بطريقة علمية.
- التقليص من كثافة البرامج وتعديلها بما يتناسب مع قدرات الطلبة ودون إجهاد عقلي ونفسي للأستاذ والطالب معا.

- توحيد أرضية وطنية لبرامج و عروض التكوين في مختلف التخصصات.

الهوامش:

1- محمد عمارة: تحديات لها تاريخ. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. د. ب.ن. 1982. ص 249

2-نور الدين بومهرة: مداخلة بعنوان : دور التعليم الجامعي في ترقية الموارد البشرية . المؤتمر العربي أيام 14-15 أفريل 2010. ص2

3-رابح تركي: التعليم القومي والشخصية. الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع.الجزائر. 1981. ص146.

4-سحنون جمال الدين وبلغامي نبيلة: التعليم العالي في الجزائر : 50 سنة في خدمة التنمية من 1962- 2012. مجلة حوليات بشار في العلوم الاقتصادية. العدد 15. 2014. ص134.

5-رابح تركي: تطوير التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة الثورة الجهوية.مجلة الثقافة . الجزائر. العدد. 78. 1983. ص11.

6-نور الدين بومهرة: مرجع سابق. ص3.

7-رابح تركي:مرجع سابق. نقلا عن أسماء هارون: دور التكوين الجامعي ترقية المعرفة العلمية. تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام LMD . رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في علم الاجتماع . جامعة منتوري قسنطينة . قسم الاجتماع .إشراف :أ.د بومهرة نور الدين.2009. ص106.

8-الطيب صيد: الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية: واقعها وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع.رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير . قسم علم الاجتماع . قسنطينة. 1992.ص 51.

9-محمد بشير مناعي : محاضرات حول نظام LMD. أصداء جامعية .نشرية إعلامية ، مصلحة الإعلام والتوجيه. المركز الجامعي تبسة. الجزائر . العدد. 11. 2007. ص22.

10-عبد الكريم حرز الله و كمال بداري: نظام LMD ليسانس، ماستر ،دكتوراه، ديوان المطبوعات الجامعية. 2008. ص-ص 13-14.

11- حفيظة يحياوي: تطبيق نظام LMD في الجامعة الجزائرية – قسم اللغة والأدب العربي بجامعة البويرة نموذجا-. أعمال اليوم الدراسي :إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام المنعقد يوم 22 أفريل 2013.بجامعة البويرة تحت إشراف مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر بتيزي وزو. منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر. الجزائر .2013. ص90.

12- عبد القادر توابتي: تحديات وعقبات تواجه إصلاح التعليم العالي ونظام LMD في الجزائر. أعمال اليوم الدراسي :إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام المنعقد يوم 22 أفريل 2013 بجامعة البويرة تحت إشراف مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر بتيزي وزو. منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر. الجزائر .2013. ص65

13- شبايكي سعدان: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام التعليم العالي LMD .مجلة التراث و الدراسات العلمية . الجزائر. 2011. العدد 50. ص 24

14- Zinedine Berrouche;Youcef Berkane:" La mise en place du système LMD en Algérie-entre la nécessité d'une réforme et les difficultés du terrain ".université de Sétif. Faculté SEG. N° 7.2007.P04.

15- حفيظة يحياوي: تطبيق نظام ل م د في الجامعة الجزائرية- قسم اللغة والأدب العربي بجامعة البويرة نموذجا-. أعمال اليوم الدراسي :إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام المنعقد يوم 22 أفريل 2013 بجامعة البويرة تحت إشراف مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر بتيزي وزو. منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر. الجزائر .2013.ص 96.

16- فرحات بلولي: مهمة الإشراف في ظل LMD . أعمال اليوم الدراسي :إصلاحات التعليم العالي والتعليم العام المنعقد يوم 22 أفريل 2013 بجامعة البويرة تحت إشراف مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر بتيزي وزو. منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر.الجزائر.2013.ص – ص 29-30.

17- قاسم ميلود: نظام ل م د في الجزائر بين دافعية التغيير وآليات التطبيق. المجلة الجزائرية للسياسات العامة . العدد8. أكتوبر 2015. ص 53.

18- مضر عدنان زهران، عمر عدنان زهران: التعليم عن طريق الانترنت. عمان. دار زهران للنشر والتوزيع. 2008. ص230.

19- صالح عتوتة:الحاجات الإرشادية للطالب الجامعي في ضوء معايير الجودة التعليمية الشاملة. مذكرةماجيستير – جامعة الحاج لخضر باتنة – كلية الآداب و العلوم الإنسانية، قسم علم النفس و علوم التربية. 2006-2007. ص63.

20-أنظر قاسم ميلود: نظام ل م د في الجزائر بين دافعية التغيير وآليات التطبيق.مرجع سبق ذكره. ص53.

21- أنظر قاسم ميلود: نظام ل م د في الجزائر بين دافعية التغيير وآليات التطبيق.المرجع السابق.ص 54.